

The Impact of Interaction Between Credit Risk and Liquidity Risk on Financial Performance of Banks Listed in Damascus Securities Exchange (An Applied Study)

Rasha Mansour^{*} 
Dr. Emad Soleiman^{**}
Dr. Mariam Hamoud^{***}

(Received 17 / 3 / 2026. Accepted 4 / 5 / 2026)

□ ABSTRACT □

The research aimed to show the impact of credit risk and liquidity risk, and their interaction on financial performance. To achieve that, an applied study was conducted on banks listed on the Damascus Securities Exchange. The sample consisted of eleven banks, excluding Islamic banks due to the lack of data necessary for calculating the liquidity ratio. Data were collected from the annual financial reports of the Damascus Securities Exchange website from 2013-2023. The dependent variable was measured using the return on equity, credit risk using the loan loss provision ratio, and liquidity risk using the ratio of total loans to total deposits.

The researcher used the quantitative analytical method, and applied panel data regression models based on PMG/ARDL to estimate the first and second research models, in the Eviews13 program. The research concluded that there is a statistically significant positive impact of liquidity risk on financial performance in long term, while it becomes negative in short term. Credit risk had a significant negative impact on financial performance. And there was a significant negative interaction between credit risk and liquidity risk on banks' financial performance. When the interaction variable is introduced in model, the impact of credit risk on financial performance became positive, and the positive impact of liquidity risk on financial performance decreased.

Keywords: Credit Risk, Liquidity Risk, Financial Performance.



Copyright :Latakia University journal (formerly tishreen) -Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

^{*}Phd Student , Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Tartous, Tartous, Syria RashaMansour@tartous-univ.edu.sy

^{**}Associate Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Tartous, Tartous, Syria. EmadSoleiman@tartous-univ.edu.sy

^{***}Assistant Professor , Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Tartous, Tartous, Syria . MariamHHamoud@tartous-univ.edu.sy

أثر التفاعل بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)

رشا منصور *

د. عماد سليمان **

د. مريم حمود ***

(تاريخ الإيداع 17 / 3 / 2026. قُبل للنشر في 4 / 5 / 2026)

□ ملخص □

هدف البحث إلى بيان أثر مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وأثرهما التفاعلي في الأداء المالي. ولتحقيق ذلك تم إجراء دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق دمشق. تكونت العينة من 11 مصرفاً وتم استبعاد المصارف الإسلامية لعدم توفر البيانات اللازمة لحساب نسبة السيولة. تم جمع البيانات من التقارير المالية السنوية من موقع سوق دمشق للأوراق المالية من عام 2013-2023. وتم قياس المتغير التابع باستخدام العائد على حقوق الملكية، وقياس مخاطر الائتمان باستخدام نسبة مخصصات خسائر القروض، وقياس مخاطر السيولة باستخدام نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع.

استخدم الباحث المنهج الكمي التحليلي، وتم تطبيق نماذج انحدار البيانات الزمنية المقطعية Panel Data بالاعتماد على منهج PMG/ARDL لتقدير نموذجي البحث الأول والثاني في برنامج Eviews13، وتوصل البحث إلى وجود أثر إيجابي معنوي لمخاطر السيولة في الأداء المالي في الأجل الطويل ويصبح سلبياً في الأجل القصير، وأثر سلبى معنوي لمخاطر الائتمان في الأداء المالي، وإلى وجود أثر سلبى معنوي للعلاقة التفاعلية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في الأداء المالي للمصارف. وعند إدخال المتغير التفاعلي في النموذج، أصبح أثر مخاطر الائتمان في الأداء المالي إيجابى، وانخفض الأثر الإيجابى لمخاطر السيولة في الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: مخاطر الائتمان - مخاطر السيولة - الأداء المالي.

حقوق النشر : مجلة جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً) - سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب
CC BY-NC-SA 04 الترخيص

* طالبة دراسات عليا (دكتوراه)، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس، طرطوس، سورية.

RashaMansour@tartous-univ.edu.sy

** أستاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس، طرطوس، سورية. EmadSoleiman@tartous-univ.edu.sy

*** مديرة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس، طرطوس، سورية. MariamHHamoud@tartous-univ.edu.sy

مقدمة:

يعدّ القطاع المصرفي من أهم القطاعات الذي تقوم عليه اقتصاديات الدول المتقدمة، وله أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية، فللمصارف دور فعال في تسهيل المعاملات المالية والاقتصادية، من خلال عملها المتمثل بالوساطة المالية، إذ تقوم بقبول الودائع وتقدّم التسهيلات والائتمان لكافة القطاعات في الدولة. ونظراً لأهمية العمل المصرفي وحساسيته العالية للمخاطر أصبحت المراجعة المستمرة لأداء المصارف مسألة مهمة وملحة، إذ يعدّ الأداء المالي الأفضل نقطة جذب لجميع أصحاب المصلحة ومقياساً مهماً لمدى جودة استخدام المصرف لأصوله وقدرته على توليد الإيرادات منها، كما يساعده على الاستمرار في العمل ويجنبه الكثير من المخاطر التي يمكن أن يمتد أثرها ليشمل الاقتصاد ككل. وتعد مؤشرات الربحية من المؤشرات المالية الرئيسة لتقييم أداء المصارف ومن هذه المؤشرات معدّل العائد على الأصول ومعدّل العائد على حقوق الملكية.

تتعرّض المصارف أثناء قيامها بعملها للعديد من المخاطر، وتعد مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة من أهمّها نظراً لتأثيرهما المباشر في سلامة المركز المالي للمصارف وقدرتها على تحقيق أهدافها التشغيلية والربحية. وقد عرفت لجنة بازل (2000) مخاطر الائتمان بأنها: "عدم قدرة المدين أو الطرف المقابل على الوفاء بالتزام محدّد مسبقاً وفقاً للشروط المتفق عليها" [1]. وقد تكون مخاطر الائتمان ناتجة عن عوامل متعلّقة بالمقترض أو بالمصرف نفسه أو ناتجة عن عوامل البيئة الخارجية، وتؤثر على عمل المصرف وتعرّضه للخطر بشكل كبير. فالمصرف الذي يعاني من مخاطر ائتمانية عالية لديه مخاطر إفلاس عالية تعرّض المودعين للخطر الذي يمكن أن يؤدي بسهولة إلى إفلاس المصرف.

كما تبرز مخاطر السيولة كأحد أهم المخاطر التي تؤثر على نشاط المصارف، نظراً لارتباطها المباشر بقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل عند استحقاقها دون التعرّض لخسائر كبيرة أو الاضطرار إلى تصفية أصوله بأسعار متدنّية. فتتسبب مخاطر السيولة نتيجة عدم التوافق بين آجال استحقاق الأصول والالتزامات أو بسبب السحب المفاجئ للودائع أو ضعف القدرة على تسهيل الأصول في الأسواق المالية، ويمكن أن ينتج عن ضعف إدارة مخاطر السيولة تهديداً ليس فقط على مستوى المصرف الفردي، بل على استقرار القطاع المصرفي ككل.

وقد بيّنت الأزمة المالية العالمية عام 2008 أنّ التفاعل بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة أدى إلى انهيار العديد من المصارف نتيجة لاختلال التوازن بين هذه المخاطر، إذ تمّ في هذه الأزمة عمليات سحب مفاجئة وواسعة النطاق من قبل المودعين، ممّا أثر على قدرة المصارف على مواصلة عملياتها وتمويل القروض وبالتالي خفض ربحيتها. ونتيجة لذلك أولت الجهات الرقابية الدولية وأبرزها لجنة بازل للرقابة المصرفية اهتماماً متزايداً بهذه المخاطر من خلال وضع أطر تنظيمية ونسب رقابية تهدف إلى تعزيز قدرة المصارف على امتصاص الصدمات، وأصبحت دراسة أثر مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وأثرهما التفاعلي في الأداء المالي من المواضيع البحثية الهامة.

بناءً على ما سبق أتى هذا البحث لدراسة أثر مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في الأداء المالي بالإضافة إلى اختبار أثرهما التفاعلي في الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

مشكلة البحث:

يعدّ تعظيم الأرباح الهدف الرئيس الذي تسعى إليه جميع الشركات ومنها المصارف التجارية، وذلك من خلال زيادة إيراداتها إلى أقصى حد أو تخفيض تكاليفها إلى أدنى حد ممكن، حيث يساعد ذلك على حماية حقوق المودعين والمساهمين والمقرضين ويساعد مديري المصارف على ضمان استمرار المصارف في العمل دون الوقوع في مخاطر الإفلاس [2]. وتتعرض المصارف أثناء قيامها بعملها للعديد من المخاطر من أهمها مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، وإن قدرة المصارف على إدارة مخاطر الائتمان لا يدعم استدامة ربحيتها وعملياتها فحسب، بل تساهم كذلك في الاستقرار الاقتصادي والتخصيص الفعال لرأس المال داخل الاقتصاد [3]، كما تؤدي إدارة مخاطر السيولة بكفاءة إلى تمكين المصارف من الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها دون التعرض إلى ضغوط تمويلية وبالتالي تقليل احتمالات التعثر المالي والأزمات المصرفية وينتج عن ذلك تحسين ربحية المصرف والأداء المالي. وبالرغم من وجود كلاً من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة بشكل مستقل، إلا أنها غالباً ما تكون مترابطة ومتبادلة في الواقع، إذ تعدّ السيولة جزءاً أساسياً من العمليات المصرفية، كما تعدّ القروض أحد الأصول الرئيسة المؤدّة للدخل في المصارف [4].

استناداً إلى ما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال طرح التساؤلات البحثية التالية:

- 1- هل تؤثر مخاطر السيولة في الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
- 2- هل تؤثر مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
- 3- هل تؤثر العلاقة التفاعلية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في النواحي التالية:

الناحية العلمية: أتى هذا البحث استكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت أثر كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في الأداء المالي. ويحاول هذا البحث اختبار الفرضيات على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في ظل الأزمة الاقتصادية التي يمر بها القطاع المصرفي السوري. ويشكل إضافة للدراسات التي تمت في البيئة السورية من خلال دراسة الأثر التفاعلي لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في الأداء المالي في هذه البيئة.

الناحية العملية: قد تساعد نتائج هذا البحث المودعين في حماية ودائعهم، وتزيد من ثقة العملاء والمستثمرين والمساهمين في المصارف التجارية، كذلك قد تزود المشرفين على المصارف بمزيد من الأدلة حول تأثير مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في الأداء المالي. كما قد توفر نتائج هذه الدراسة توجيهات للمستثمرين ولإدارة المصارف لاتخاذ قرارات استراتيجية في تقييم المخاطر، من أجل تحسين الربحية والقدرة التنافسية في القطاع المصرفي.

أهداف البحث:

1. دراسة تأثير مخاطر السيولة في الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
2. دراسة تأثير مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
3. دراسة الأثر التفاعلي لكل من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

تصميم أداة البحث:

اعتمد البحث على المنهج الكمي التحليلي وتم تطبيق نماذج انحدار بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) بالاعتماد على منهج BMG/ ARDL لنموذجي البحث الأول والثاني، وجمعت البيانات من التقارير السنوية للمصارف المدروسة من عام 2013 إلى عام 2023.

مصادر جمع البيانات:

تم الاعتماد على مصادر البيانات الثانوية، حيث تم الحصول المعلومات المتعلقة بصافي الربح، وإجمالي حقوق المساهمين، ومخصصات خسائر القروض، وإجمالي التسهيلات الائتمانية، وإجمالي القروض، وإجمالي الودائع من القوائم المالية للمصارف محل الدراسة.

مجتمع وعينة البحث:

تمثل مجتمع الدراسة بجميع المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وعددها أربعة عشر مصرفاً وهي (البنك العربي - سورية، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك الأردن - سورية، بنك البركة - سورية، بنك الشام، بنك الشرق، بنك الائتمان الأهلي أي تي بي، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية الدولي الإسلامي، بنك سورية والخليج، بنك سورية والمهجر، شها بنك، بنك قطر الوطني - سورية، فرنسبنك - سورية). وتم استبعاد المصارف الإسلامية من العينة بسبب الحاجة إلى مبلغ القروض لحساب نسبة السيولة وعدم توفره في هذه المصارف وبذلك تكونت عينة الدراسة من أحد عشر مصرفاً.

مكان وزمان البحث:

المصارف التجارية التقليدية المدرجة في سوق مشق للأوراق المالية خلال الفترة من 2013 إلى عام 2023.

متغيرات البحث وقياسها:

المتغير التابع: الأداء المالي: تم قياسه باستخدام معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ويعطى بالعلاقة [5]:

$$ROE = \text{صافي الدخل} / \text{إجمالي حقوق الملكية}$$

المتغيرات المستقلة: مخاطر الائتمان: تم قياسها من خلال نسبة مخصصات خسائر القروض (LLP)، تعطي بالعلاقة: [6]

$$LLP = \text{مخصصات خسائر القروض} / \text{إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض}$$

مخاطر السيولة: تم قياسها من خلال نسبة السيولة (LIQ) وتحسب بالعلاقة: [7]

$$LIQ = \text{إجمالي القروض} / \text{إجمالي الودائع}.$$

نموذج البحث:

النموذج الأول: تم تقديره من خلال منهج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة PMG/ ARDL

$$ROE = \beta_0 + \beta_1 LLP + \beta_2 LIQ + \varepsilon_{it}$$

حيث:

ROE معدل العائد على حقوق الملكية.

LLP نسبة مخصصات خسائر القروض.

LIQ نسبة السيولة المحسوبة من خلال نسبة القروض إلى الودائع.

ε_{it} حد الخطأ يمثل الجزء غير المفسر من النموذج، أي التباين في معدل العائد على حقوق الملكية، بسبب عوامل أخرى لم يتم ذكرها في نموذج البحث وأخطاء القياس العشوائية.

β_0 الثابت وهو قيمة ثابتة تمثل القيمة المتوقعة لمعدل العائد على حقوق الملكية عندما يكون المتغير المستقل مساوي للصفر.

النموذج الثاني: تم تقديره من خلال منهج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة PMG/ ARDL

$$ROE = \beta_0 + \beta_1 LLP + \beta_2 LIQ + \beta_3 LLP * LIQ + \varepsilon_{it}$$

حيث:

LLP*LIQ المتغير التفاعلي.

فرضيات البحث:

1. يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمخاطر السيولة في الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
2. يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
3. يوجد أثر ذو دلالة معنوية للعلاقة التفاعلية بين مخاطر الائتمان والسيولة في الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الدراسات السابقة:

دراسة (شقفة، نقار، خلف، 2020) بعنوان:

أثر مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. [8]

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2017. وتألّفت عينة الدراسة من أحد عشر مصرفاً، وتمّ قياس المتغير التابع باستخدام معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وقياس المتغير المستقل باستخدام نسبة الديون الممدومة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض. باستخدام أسلوب الانحدار البسيط أظهرت الدراسة وجود أثر معنوي لمخاطر الائتمان في العائد على الأصول، وعدم وجود أثر معنوي لمخاطر الائتمان في العائد على حقوق الملكية.

دراسة (زاهر، خلف، نقار، 2020) بعنوان:

أثر مخاطر السيولة المصرفية في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية. [9]

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر مخاطر السيولة في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية خلال الفترة من 2008-2018 لعينة مكونة من أحد عشر مصرفاً، وتعد بيانات هذا البحث بيانات سنوية. تمّ قياس المتغير المستقل باستخدام نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع، نسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع. وقياس المتغير التابع باستخدام معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، ونسبة الرفع المالي.

باستخدام نماذج Panel Data لاختبار العلاقة باستخدام برنامج Eviews 10، بيّنت الدراسة وجود أثر سلبي لمؤشرات المتغير المستقل في معدل العائد على حقوق الملكية. وأظهرت أثر إيجابي لمؤشرات المتغير المستقل في معدل العائد على الأصول، وعدم وجود أثر لمخاطر السيولة في نسبة الرفع المالي.

دراسة (نادر، نهاد وجديد، صبا، 2023) بعنوان:

أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. [10]

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي من أجل تحديد حجم المخاطر المحتمل أن تتعرض لها المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة 2010-2020. واستخدم الباحث كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لقياس المتغير التابع. باستخدام نماذج Panel Data من خلال تطبيق نماذج البيانات الساكنة وهي نموذج الانحدار التجميعي، نموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية. توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر لمخاطر السيولة في معدل العائد على الأصول، وعدم وجود أثر لمخاطر السيولة في معدل العائد على حقوق الملكية.

دراسة (Rudhani & Balaj, 2019) بعنوان

The Effect of Liquidity Risk on Financial Performance.

أثر مخاطر السيولة في الأداء المالي. [11]

الهدف الرئيس للدراسة هو دراسة أثر مخاطر السيولة في أداء المصارف في كوسوفو خلال فترة ست سنوات (من 2010 إلى 2016). تمّ قياس المتغير التابع من خلال معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. وتمّ قياس المتغير المستقل من خلال ثلاث نسب وهي الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة، ونسبة القروض إلى الودائع.

باستخدام تحليل الانحدار الخطي أشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية وهامة بين مخاطر السيولة وأداء المصارف، كذلك توصلت الدراسة إلى أنّ المصارف التجارية في كوسوفو يمكنها رفع مستوى أدائها من خلال تحسين قدرتها على التعامل مع مخاطر صدمات السيولة، ومخاطر السيولة قصيرة الأجل، والمخاطر الناجمة عن وجود أصول غير سائلة.

دراسة (Abdelaziz et al, 2020) بعنوان

The Interactional Relationships between Credit Risk, Liquidity Risk and Bank Profitability in MENA Region.

العلاقات التفاعلية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وربحية المصارف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. [12]

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وربحية المصارف في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولتحقيق هدف الدراسة جمعت بيانات الدراسة من قاعدة بيانات Bank scope ومن التقارير المالية السنوية لعينة من المصارف التقليدية (38 مصرفاً) خلال الفترة من 2004-2015. تمّ قياس المتغير التابع باستخدام معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وتمّ قياس مخاطر الائتمان باستخدام نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض. كما تمّ قياس مخاطر السيولة من خلال نسبة القروض إلى الودائع.

بتطبيق نموذج الانحدار غير المرتبط ظاهرياً (Seemingly Unrelated Regression (SUR)، أظهرت النتائج أنّ ربحية المصارف دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتأثر سلباً بزيادة مخاطر الائتمان و/أو مخاطر السيولة، وتمّ تأكيد هذا التأثير السلبي سواء عند دراسة كل من هذين النوعين من المخاطر على حدة أو عند دراسة تأثيرهما التفاعلي. كما بيّنت النتائج أنّ ربحية المصارف تقلّ من مستوى مخاطر الائتمان والسيولة.

دراسة (Kamran et al, 2023) بعنوان

Credit Risk, Liquidity, and Bank Profitability: A Comparative Study of Twin Crises in Pakistan.

مخاطر الائتمان والسيولة وربحية المصارف: دراسة مقارنة بين أزميتين في باكستان. [13]

الهدف من الدراسة دراسة العلاقة التفاعلية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة والربحية بالتطبيق على الأزمة المالية وجائحة كورونا. تم تطبيق الدراسة على القطاع المصرفي الباكستاني وتكونت العينة من 20 مصرفاً خلال الفترة من 2006 إلى 2021. ولقياس المتغير التابع تم استخدام كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. كذلك تم استخدام كل من نسبة القروض المتعثرة ونسبة الالتزامات لقياس مخاطر الائتمان، وكل من نسبة الأصول السائلة ونسبة القروض إلى الودائع لقياس مخاطر السيولة.

باستخدام نموذج الانحدار غير المرتبط ظاهرياً (SUR) توصلت الدراسة إلى أثر سلبي للمخاطر التفاعلية في الربحية، مما يدل على أنه كلما زادت المخاطر التفاعلية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة انخفضت الربحية. كذلك وجدت تأثير إيجابي للمخاطر التفاعلية في الربحية خلال الأزمة المالية، وبعد الأزمة المالية وجدت تأثير سلبي للمخاطر التفاعلية في الربحية. وخلال جائحة كورونا ارتبطت المخاطر التفاعلية سلباً بالربحية بينما لم يلاحظ أي ارتباط قبل الجائحة.

دراسة (Yen,Trang, Huong and Anh, 2024) بعنوان:

The Effect of Credit Risk on the Financial Performance of Commercial Banks in Vietnam.

أثر مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية في فيتنام. [14]

قامت الدراسة بقياس أثر مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية في فيتنام. وتكونت عينة البحث من ثلاثين مصرفاً تجارياً في فيتنام خلال الفترة بين 2017-2022. وتم استخدام كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وهامش صافي الفائدة لقياس الأداء المالي، وتم قياس المتغير المستقل باستخدام نسبة القروض المتعثرة. وتم استخدام نسبة الدخل إلى التكلفة، وحقوق الملكية إلى الأصول، وإجمالي القروض إلى إجمالي الأصول، وتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي، وكوفيد 19 كمغيرات ضابطة.

تم استخدام نموذج الآثار الثابتة لنموذج Panel Data توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي هام لمخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف، وذلك بسبب ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، الأمر الذي دفع المصارف إلى زيادة مخصصات خسائر القروض، مما أدى إلى انخفاض الأرباح، كما يعود انخفاض الأرباح إلى ضعف إدارة المخاطر، وعدم تماثل المعلومات، والمخاطر الأخلاقية.

دراسة (Abd-Elmaged, 2025) بعنوان

The Impact of Credit Risk and Liquidity Risk on Bank Profitability: An Empirical Study on the Egyptian Banks.

أثر مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في ربحية المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف المصرية. [15]

الهدف من الدراسة فحص تأثير مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في ربحية المصارف في مصر خلال الفترة من 2010 حتى 2022. تم قياس المتغير التابع باستخدام معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، كما تم استخدام نسبة القروض المتعثرة لقياس مخاطر الائتمان، ونسبة القروض إلى الودائع لقياس مخاطر السيولة.

باستخدام نموذج Panel Data أشارت النتائج إلى أنّ هناك تأثيراً سلبياً معنوياً لكل من مخاطر الائتمان والسيولة في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

دراسة (Rahadiansyah, Edwiga, and Lestari, 2025) بعنوان

The Effect of Credit Risk and Liquidity Risk on Bank Profitability.

أثر مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في ربحية المصارف. [16]

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى تأثير مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في ربحية المصارف المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة من 2019-2023.

باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية لنموذج Panel Data لاختبار العلاقة بين المتغيرات، أظهرت النتائج أن مخاطر الائتمان لها تأثير سلبي كبير في الربحية، بينما لم يكن لمخاطر السيولة تأثير يذكر، ووجدت الدراسة تأثير إيجابي لنسبة الأصول السائلة إلى الودائع وحجم المصرف في ربحية المصارف، في حين لم يكن لنمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم تأثير يذكر. كما أكدت النتائج نظرياً أهمية إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في الحفاظ على الأداء المالي للمصارف.

يتضح من مراجعة الدراسات السابقة تركيزها على دراسة نوعين من المخاطر المالية وهما مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ودراسة أثرهما في الأداء المالي للمصارف سواء تمّ دراسة كل نوع بشكل منفصل أو دراسة أثرهما التفاعلي. ويعدّ من المواضيع المعاصرة الهامة في أدبيات المحاسبة والتمويل وعلى وجه الخصوص في السنوات الأخيرة. كذلك يتبيّن أنّه تم استخدام عدة مقاييس لقياس المتغير التابع وهي (معدّل العائد على الأصول، معدّل العائد على حقوق الملكية، هامش صافي الفائدة، نسبة الرفع المالي)، كما تمّ استخدام مقاييس مختلفة لقياس مخاطر الائتمان وهي (نسبة القروض المتعثرة، نسبة الدخل إلى التكلفة، نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول، نسبة الالتزامات). وتم قياس المتغير المستقل (مخاطر السيولة) باستخدام عدة نسب (إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، نسبة القروض إلى الودائع، نسبة الأصول السائلة إلى الودائع، نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع).

يتشابه هذا البحث مع الدراسات السابقة بدراسة أثر مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في الأداء المالي للمصارف ويتشابه مع الدراسات التي تمّت في البيئة السورية بالتطبيق على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ويختلف عنها بدراسة الأثر التفاعلي لهذه المخاطر في الأداء المالي في هذه البيئة. كما يختلف عن الدراسات السابقة باستخدام منهج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة BMG/ ARDL بسبب وجود متغير مستقر في المستوى ومتغيرات مستقرة عند الفرق الأول.

الإطار النظري

أولاً: مفهوم الأداء المالي:

أشار Li and Zou (2014) إلى أنّ الأداء الماليّ مقياس لمدى جودة استخدام المصرف لأصوله وقدرته على توليد الإيرادات منها وقدرته على الاستمرار والبقاء [17]، كما يحدّد الأداء المالي القدرة التنافسيّة وإمكانات الأعمال والمصالح الاقتصاديّة لإدارة الشركة وموثوقيّة المقاولين الحاليين أو المستقبليين [18]. كما يعدّ الأداء المالي للمصارف التجارية مهماً في تسهيل النمو الصناعي والتكنولوجي والتأثيرات على الاقتصاد ككل [19].

وقد بيّن (Odekina 2019) أنّ الأداء المالي يمثل المفهوم الواسع لأداء الشركات بمختلف أنواعها، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويتم استخدامه لقياس الصحة المالية للشركة خلال فترة زمنية معينة، وهو نتيجة لكيفية استخدام أصول الشركة خلال تلك الفترة فهو يشير إلى الدرجة التي يتم بها تحقيق الأهداف المالية [20]. ويعدّ الأداء المالي مجموعة من البيانات التي تعبّر عن الوضع المالي للمؤسسة، والوسيلة المستخدمة لتوصيل المعلومات إلى الأطراف المعنية هي التقارير المالية، ويجب أن تكون المعلومات الواردة في هذه التقارير مناسبة وموثوقة حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة [21]. كما أنه مدى قدرة الشركة على خلق القيمة من خلال استغلال الموارد المالية المتاحة في تحقيق الأهداف المالية بأقل التكاليف [22]. وهو مقياس ذاتي لكيفية استخدام المصرف لأصوله من اسلوبه الأساسي في العمل، وقدرته على توليد الإيرادات منها [23].

وتبرز أهمية الأداء المالي خاصة عند متابعة عمل المؤسسات ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وتوجيهها في الأداء الصحيح، وتحديد المعوقات واقتراح الإجراءات التصحيحية، وترشيد القرارات الاستثمارية من قبل عامة الناس وذلك من أجل الحفاظ على الاستمرارية والبقاء وكذلك المنافسة. وإنّ استخدام التعديدية في المقاييس المالية يعطي صورة واضحة عن الحالة المالية للشركة مقارنة بنتائج الأداء المالي للسنوات السابقة نفسها أو مع شركات عاملة في القطاع نفسه كما يكشف عن الميزة التنافسية التي يمكن أن تعمل على أساسها الشركة [21].

ثانياً: مفهوم مخاطر الائتمان:

تعدّ مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجه المصارف، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ منح الائتمان هو أحد مصادر الدخل الرئيسية في المصارف التجارية [24]، وتنشأ هذه المخاطر بالنسبة للمصرف من احتمال عدم قيام العميل بدفع الفائدة المستحقة على القرض أو القرض نفسه، وقد تكون هذه المخاطر هي الأكثر أهمية من حيث الخسائر المحتملة، لأنّها تؤثر بشكل مباشر على ربحية المصرف واستقراره المالي، حيث يؤدي تخلف عدد قليل من العملاء الرئيسيين عن السداد إلى خسائر مالية كبيرة وفي الحالات القصوى قد تتسبب في إفلاس المصرف. ولهذا السبب تعدّ إدارة مخاطر الائتمان بالغة الأهمية لنمو المصارف والحفاظ على استقرار محافظ قروضها وضمان سلامة أموال المودعين [25,26].

وبيّن (Paul and Musiega 2020) بأنّ مخاطر الائتمان تؤثر على قدرة المصارف على العمل لأنها تشكل تهديداً مباشراً لملاءة المصرف، ومستوى خسارتها مرتفع مقارنة بالمخاطر الأخرى التي يمكن أن تواجه المصرف [27]. ويرى (Agyepong 2015) أنّ المصارف تقبل مخاطر الائتمان عندما تعمل كوسيط مالي بين المدخرين والمقترضين، وتشير الدراسات التي أجريت على الأزمات المصرفية إلى أنّ العنصر الأكثر تسبباً في فشل المصارف كان ضعف جودة الائتمان [28]. لذلك يجب أن تقوم المصارف بتحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان، وتحديد ما إذا كانت تحتفظ برأس مال كافٍ لمواجهة هذه المخاطر وما إذا كانت تحصل على تعويضات كافية عن المخاطر التي يتعرّض لها [29].

عرّفت لجنة بازل (2000) مخاطر الائتمان بأنّها: "عدم قدرة المدين أو الطرف المقابل على الوفاء بالتزام محدّد مسبقاً وفقاً للشروط المتفق عليها" [1]. وبالتالي فإنّ مخاطر الائتمان تعني أنّ المدفوعات قد تتأخّر أو قد لا تتم على الإطلاق ممّا يؤدي إلى مشاكل في التدفق النقدي والتي قد تؤثر على سيولة المصرف.

الإطار النظري للعلاقة بين مخاطر الائتمان وأداء المصارف التجارية:

يتسبب الاختيار السيء للمقترضين على المدى الطويل في تدهور الجدارة الإجمالية لمحافظ القروض المصرفية، وتؤدي القروض السيئة إلى تراكم القروض المتعثرة والتقليل من عوائد الفائدة، مما يؤدي إلى انخفاض رأس مال المصارف، وينتج عن ذلك صعوبة في منح الائتمان مما يؤثر بشكل سلبي على ربحية وأداء المصارف [30]. وينتج عن القروض المتعثرة أزمة سيولة في القطاع المصرفي، حيث يعجز المصرف عن سداد أموال المودعين عند طلبها، الأمر الذي يجبر المصارف على تشكيل لجان لتحصيل ديونها ومراقبتها مما يزيد التكاليف المترتبة على المصارف، لذلك سيكون على المصارف الاحتفاظ بمخصصات من حقوق الملكية لمواجهة خسائر قروضها المتعثرة، وبالتالي تنخفض حصة حقوق الملكية التي تعد أحد مكونات كفاية رأس المال، والتي بدورها تؤثر في ربحية المصارف [31].

كما تؤدي زيادة مخاطر الائتمان المتمثلة بزيادة عدد القروض المتعثرة، إلى فقدان المصارف لثقة مودعيها وخسارتها لتعاملاتها معهم، ويزداد السحب من الودائع وتراجع عمليات الإيداع في المصارف سواء كانت بالعملة المحلية أو العملة الأجنبية، الأمر الذي يؤثر في ربحية المصارف. كما ينتج عن زيادة حجم القروض المتعثرة تدهور الجدارة الائتمانية للمصرف فتتسدد المصارف الأخرى في منح الائتمان لهذا المصرف، وقد يتعرض المصرف لنفس الموقف عند لجوئه للاقتراض من المصرف المركزي [32].

كذلك ينتج عن تفاقم مشكلة القروض المتعثرة تراجع دور المصرف في دعم عملائه المتخلفين عن السداد وإصلاح الخلل في هياكلهم التمويلية، بالإضافة إلى فقدانه لقدرته على منح الائتمان ينتج عنها مشاكل في السيولة، كذلك تهدد سمعة المصرف واستقراره مما يشكل خطراً على مسار عمله. وفي هذا السياق قد يقوم المصرف ببيع بعض مكونات محفظة الأوراق المالية لتوفير السيولة اللازمة لإنقاذ عملائه من التعثر، أو من خلال تقديم ضمانات عينية مثل السندات للاقتراض من المصرف المركزي، أو إعادة شراء أدوات الخزينة لتوفير السيولة الضرورية للتعويض عن تعثر العملاء [32].

كما تؤدي تراكم القروض المتعثرة على مستوى المصرف إلى سحب موجوداته لدى المصارف الأخرى لمواجهة طلبات السحب من المودعين، أو تقديم تمويلات إضافية لعملائه، الأمر الذي يشكل مؤشراً سلبياً لهذا الحساب سواء على مستوى المصارف المحلية أو المصارف الخارجية [33].

ثالثاً: مفهوم مخاطر السيولة

تعد مخاطر السيولة من المخاطر الرئيسية التي يمكن أن تواجه قطاع المصارف ويمكن أن يمتد أثرها لتشمل احتياطات والتزامات المصارف القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل وقد تزايدت أهميتها نتيجة حدوث الأزمات المالية العالمية وبشكل خاص أزمة المصارف عام 2008 والتي أثرت على المصارف في معظم دول العالم [34]. وتتسبب مخاطر السيولة عند عدم وجود سيولة كافية لتغطية التزامات المصارف قصيرة الأجل المستحقة وأية تدفقات نقدية خارجة غير متوقعة، فعندما تفشل المصارف في إدارة أصولها والتزاماتها بفعالية، قد تفشل كذلك في الحفاظ على سيولتها (أي قدرتها على الاستجابة لأي إيداعات أو سحبات إضافية أو تلبية أي متطلبات مالية أخرى) مما يؤدي إلى حدوث مخاطر السيولة [35].

وأشار Rahadiansyah et al. (2025) أن نقص السيولة يحدث عندما لا تمتلك الشركة أموالاً كافية لتسوية التزاماتها تجاه الدائنين دون تكبد خسائر غير مقبولة، فتتسبب مخاطر السيولة عندما تؤدي إدارة المصرف عن

قلقها حول قدرتها على سداد الديون المستحقة للدائنين، وعندما يحدث ذلك قد يشير إلى أنَّ الشركة في حالة إفلاس. فقد يخسر المصرف عدداً من عملائه بسبب عدم توفر السيولة الكافية أو عدم تمكنه من تلبية طلبات السحب في الوقت المحدد، وفي الحالة المعاكسة قد يحتفظ المصرف بسيولة فائضة عن حاجته، مما يؤثر بشكل سلبي في ربحية المصارف [16]. وبحسب حمد وناجي (2017) هناك عدّة أسباب لحدوث مخاطر السيولة ومن أهمها عدم التوازن بين نمو التزامات الشركة وأعباء خدماتها، وضعف تخطيط السيولة الذي ينتج عنه عدم التماثل بين الأصول والالتزامات من حيثُ آجال الاستحقاق، والتحوّل المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية بالإضافة إلى الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال [36].

وقد عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية مخاطر السيولة بأنّها: " عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته النقدية عند استحقاقها أو تمويل الزيادة في أصوله، أو الحصول على السيولة الكافية بتكلفة معقولة، وخاصة خلال أوقات الضغوط الشديدة، مما يهدّد استمرارية أعماله ووضعته المالي " [37].

كما يمكن تعريفها بأنها احتمال تعرّض الشركات وخاصة المؤسسات المالية لعدم القدرة على توفير الموارد النقدية الكافية أو الحصول على التمويل اللازم في الوقت المناسب وبكلفة معقولة، مما يجعلها تواجه صعوبات في الوفاء بالتزاماتها التشغيلية والمالية في الوقت المناسب [38].

وبين (Matey 2021) أنّه قد تمّ تصنيف مخاطر السيولة إلى نوعين وهما مخاطر سيولة السوق أي صعوبة تحويل المصارف للأصول المالية إلى نقد، والنوع الثاني هو مخاطر سيولة التمويل أي عدم قدرة المصارف إلى الوصول إلى النقد وما يعادله [39].

الإطار النظري للعلاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي:

جاندل (Rahadiansyah et al 2025) أنّ الاعتماد على التمويل الخارجي والأصول السائلة يعدّ عاملاً رئيساً في مخاطر السيولة. ونظراً لارتفاع تكلفة الأموال، تقلّ مخاطر السيولة من ربحية المصارف، ولكنها تزيد من هامش صافي الفائدة [16]. وبين (Abd-Elmaged 2025) أنّ نسبة القروض إلى الودائع تُظهر مدى توافر البيانات ومصادر التمويل لدى المصارف حالياً ومستقبلاً، وتشير النسبة الأعلى إلى أنّ المصرف أكثر نشاطاً في توجيه أمواله الائتمانية، بينما تشير النسبة الأقل إلى زيادة الأموال غير المستخدمة في الإقراض. ووجدت أنّ هناك أثر سلبي لمخاطر السيولة في ربحية المصارف ناتج عن انخفاض السيولة، كذلك أبرزت أنّ زيادة القروض أدت إلى انخفاض ودايع العملاء مما أثر بشكل سلبي في الربحية [15].

وأشار (Sathyamoorthi et al. 2020) في دراستهم التي تمّ تطبيقها على المصارف التجارية في بوتسوانا من عام 2011 حتى عام 2019 إلى عدة مؤشرات تستخدم لإدارة مخاطر السيولة، وقد وجدت علاقة إيجابية وهامة لكل من نسبة القروض إلى إجمالي الأصول ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول مع مؤشرات الأداء المالي (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) أي مع زيادة هذه النسب يتحسن الأداء المالي للمصارف التجارية. أمّا نسبة القروض إلى الودائع ونسبة الأصول السائلة إلى الودائع أظهرت علاقات سلبية مع مؤشرات الأداء المالي، أي أنّ زيادة هذه النسب تؤثر على الأداء المالي بشكل سلبي. ويتم تحقيق أقصى ربح ممكن من خلال التوازن بين الوساطة المالية من خلال تحويل الودائع إلى قروض، وبين الحفاظ على السيولة من خلال امتلاك أصول سائلة يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد، وذلك لتحسين الأداء المالي للمصارف. كذلك توصّلت

الدراسة إلى أن نسبة الأصول السائلة إلى الودائع تعدّ عنصراً هاماً في إدارة السيولة حيث تساعد المصارف على ضمان امتلاكها أصولاً سائلة كافية لتغطية عمليات سحب الودائع المختلفة [40].

وبين (Matey (2021 أن مخاطر السيولة أحد الأسباب الرئيسة لفشل المصارف، ويحدث خطر السيولة عند وجود سحبيات مفرطة دون وجود احتياطات كافية، وتشكّل هذه المخاطر تهديداً خطيراً للقطاع المصرفي، فيفشل المصرف في الحفاظ على جودة أصوله وتحقيق أرباح عالية وتوفير رأس مال كافٍ عندما يعاني من سوء إدارة السيولة، ممّا يلحق ضرراً بسمعة المصارف وأدائها وهيكل ربحيتها [39].

الإطار النظري للعلاقة بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وأثرها في الأداء المالي:

أشارت دراسة (Ghenimi et al. (2017 التي تمّ تطبيقها على عينة من 49 مصرفاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أن مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة لا تربطهما علاقة تبادلية ذات دلالة اقتصادية، سواء كانت متزامنة أو متأخرة زمنياً، ومع ذلك يؤثر كلا النوعين من المخاطر بشكل منفصل على استقرار المصارف، ويساهم أثرهما التفاعلي في عدم استقرارها [41].

نظرياً ترتبط مخاطر الائتمان بمخاطر السيولة من خلال حالات تعثر المقرضين وسحب الأموال، وقد يؤدي مزيج الأصول غير السائلة طويلة الأجل، والالتزامات السائلة قصيرة الأجل لدى المصارف إلى حالة من الذعر بين المودعين، والتي قد تظهر من خلال حالات تعثر المقرضين وسحب الأموال. فقد خلصت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وأشارت إلى أن تمويل المشاريع المحفوفة بالمخاطر أو المتعثرة يؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة، ممّا يقلل من سيولة المصارف ويجعلها تواجه صعوبة في تلبية طلبات المودعين [12]. وقد وجدت دراسات علاقة سلبية أو عدم وجود علاقة بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، فقد اختبر (Embierowicz and Rauch (2014 العلاقة بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في المصارف الأمريكية خلال الفترة من 1988 حتى 2010. وأظهرت النتائج علاقة طردية بينهما دون وجود علاقة تبادلية، وكل من هذين الخطرين يزيد من احتمالية التعثر، فإن تأثير تفاعلها يعتمد على المستوى الإجمالي لمخاطر المصرف، ويمكن أن يؤدي إما إلى تفاقم مخاطر التعثر أو تخفيفها [42].

وبحسب (Matey (2021 تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لانخفاض التدفقات النقدية بسبب عدم سداد القروض، وبالتالي تؤثر في الربحية. كذلك أن ارتفاع مخاطر الائتمان، بسبب الاحتفاظ بمخصصات عالية لخسائر القروض، يؤثر في قدرة المصارف على تلبية طلبات السحب المفاجئة، ويزيد من مخاطر السيولة وبالتالي يؤثر في الربحية [39]. وقد لاحظت دراسة (Kamran et al (2023 التي استكشفت أثر العلاقة التفاعلية لمخاطر الائتمان والسيولة في الربحية؛ وجود تأثير سلبي لمخاطر التفاعل في العائد على الأصول خلال الفترة من 2006-2021، أي أن ارتفاع المخاطر المتبادلة بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة يؤثر سلباً في الربحية. كما وجدوا أثر إيجابي للتفاعل بين المخاطر في العائد على الأصول خلال الأزمة المالية، أما بعد الأزمة المالية كان ذلك التأثير سلبياً. كذلك توصلوا، خلال جائحة كورونا 2019، إلى وجود أثر سلبي للعلاقة التفاعلية بين المخاطر في ربحية المصارف المدروسة، وعدم وجود أثر لهذا التفاعل قبل فترة جائحة كورونا [13].

النتائج والمناقشة:

الدراسة العملية

تم استخدام نموذج الانحدار للبيانات الزمنية المقطعية (Panel Data) بالاعتماد على نموذج PMG/ARDL، وتم الحصول على البيانات اللازمة للبحث من التقارير السنوية لمصارف العينة، وتمثلت متغيرات البحث بالعائد على حقوق الملكية كمتغير التابع، والمتغيرات المستقلة تمثلت نسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة إجمالي القروض إلى الودائع.

الإحصاءات الوصفية

تم إجراء مجموعة من الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث، وتمثلت بالمتوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري والقيم الأعلى والقيم الأدنى ومعامل الالتواء ومعامل التقرب.

الجدول (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

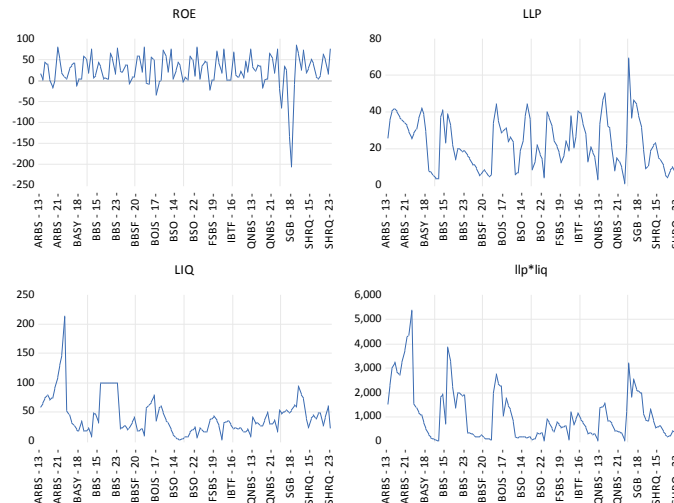
	ROE	LLP	LIQ	LLP*LIQ
Mean	24.22459	23.07611	43.38045	1090.796
Median	21.90233	22.09972	34.64202	731.0227
Maximum	83.89552	69.56320	212.7962	5361.025
Minimum	-206.6121	0.682598	2.831701	11.39841
Std. Dev.	38.94041	13.36435	32.92826	1089.668
Skewness	-2.170060	0.401171	1.846674	1.459890
Kurtosis	13.61177	2.734055	8.249682	4.898636
Jarque-Bera	662.7082	3.602170	207.7165	61.15508
Probability	0.000000	0.165120	0.000000	0.000000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 13

يوضح الجدول (1) أنَّ الوسيط اقل من الوسط الحسابي لدى جميع المتغيرات، ومؤشر التقرب لكل من ROE و LIQ و LLP*LIQ أكبر من 3% أي أنَّ هذه المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي، ويشير إلى ذلك أيضاً اختبار Jarque-Bera وهذا أمر متوقع في سياق بيانات السوق المالية، لأن معظم متغيرات Panel Data المستمدة من بيانات السوق المالية لا تتبع التوزيع الطبيعي. أما متغير LLP يتبع التوزيع الطبيعي كون مؤشر التقرب يساوي 3%، ويوضح ذلك أيضاً اختبار Jarque-Bera حيث بلغ 16% أكبر من 5%. وقد بلغ الانحراف المعياري لمعدل العائد على حقوق الملكية 38.94% أي أنَّ العائد كان متقلباً، كما بلغ لمخصصات خسائر

القروض 13.36% ويعبر عن عدم تجانس المصارف، ويتبين من الجدول (1) كذلك وجود تشتت لنسبة السيولة حيث بلغت 32.92%، إذ تعبر عن تباين سياسات المصارف في منح القروض عبر الزمن. ووجود نسبة تشتت كبيرة لمتغير التفاعل ناتجة عن وجود قيم متطرفة في نسبة القروض إلى الودائع، إذ بلغ الانحراف المعياري 1089.66%.

كذلك يوضح الشكل (1) الرسم البياني للمتغيرات، ويظهر الجدول (1) أن أعلى قيمة لمعدل العائد على حقوق الملكية تعود إلى بنك سورية والخليج عام 2020 وقد بلغت 84%، وتشير إلى هذا المصرف يحقق أرباحاً كبيرة باستخدام رأس المال المملوك للمساهمين. وتعود أقل نسبة لنفس المصرف في عام 2018 بنسبة -207%، أي هناك خسائر تشغيلية كبيرة أي أن أموال المساهمين تتآكل بسبب ظروف السوق السيئة مثلاً. وكانت أعلى قيمة لمتغير مخصصات خسائر القروض 70% لمصرف سورية والخليج عام 2014 وهي مؤشر سلبي على جودة محفظة القروض لهذا المصرف وهناك زيادة في المصروفات مما يقلل من الأرباح، وكانت أقل قيمة 1% لبنك قطر الوطني عام 2023، أي أن المصرف لديه ثقة في قدرة عملائه على السداد ومصروفات المخصصات منخفضة.



الشكل (1) الرسم البياني للمتغيرات (ROE, LLP, LIQ, LLP*LIQ)

وكانت أعلى نسبة سيولة 213% من نصيب البنك العربي-سورية عام 2023، وهي نسبة مرتفعة جداً فالمصرف يقوم بإقراض الأموال التي لديه وهي غير كافية لتمويل القروض فيقوم بالاقتراض من مصادر أخرى لتمويلها. ولكن قد تتسبب هذه النسبة العالية في حدوث مخاطر سيولة إذا حدث إقبال كبير من المودعين لسحب أموالهم، وقد يتسبب ذلك بالضغط على الاحتياطي. وبلغت أقل نسبة عام 2022 لمصرف فرنسبنك سورية (3%) وهي نسبة منخفضة جداً، أي أن هذا المصرف لديه ودائع كثيرة ولكنه لا يوظفها في الإقراض بشكل كافٍ، وبالتالي ينتج عنها ضعف الربحية بسبب عدم تحقيق عائد من منح الائتمان.

وكانت أعلى قيمة لمتغير التفاعل 5361.25% من نصيب البنك العربي سورية عام 2023، وسبب ذلك هو نسبة السيولة المرتفعة في نفس العام، مما يضمن نسبة مخاطر السيولة وعند ضربها بنسبة مخصصات خسائر القروض ينتج هذا الرقم المرتفع. ويتبين من الجدول (1) أن أدنى قيمة لمتغير التفاعل 11.39% قد يكون السبب انخفاض مترام في كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة مما يجعل ناتج التفاعل بينهما في حده الأدنى.

الارتباط المقطعي في المتغير Cross- Section Dependence

يتم القيام بهذا الاختبار من أجل تقدير نموذج Panel Data الصحيح إذ يؤدي تجاهل هذا الاختبار إلى استنتاجات مضللة وغير موثوقة، يتم من خلاله معرفة إن كان هناك ارتباط مقطعي أم لا بين المتغيرات. ويحدث الارتباط المقطعي عندما تكون الوحدات المختلفة (هنا المصارف) في نفس الفترة الزمنية مرتبطة مع بعضها البعض.

الجدول (2) نتائج الارتباط المقطعي

Null hypothesis: No cross_ section dependence (correlation)								
	ROE		LLP		LIQ		LLP*LIQ	
Test	statistic	Prob	statistic	prob	statistic	prob	statistic	prob
Pesaran CD	19.19587	0,000	14.08007	0.000			3.909303	0.000
Preusch-Pagan LM					127,6655	0.000		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 13

تشير النتائج في الجدول (2) إلى وجود ارتباط مقطعي في المتغير لجميع المتغيرات المدروسة حيث كانت المعنوية أقل من 5%، وقد يعود ذلك بالنسبة لمتغير العائد على حقوق الملكية إلى التباين في نماذج الأعمال وجودة الأصول وهياكل التمويل، كذلك قد يعود إلى الاختلافات في البيئة التنافسية والكفاءة التشغيلية الخاصة بكل مصرف، كما تؤثر درجة التركيز السوقي وأسعار الفائدة في مستويات الربحية المصرفية وقدرتها في تحقيق عوائد للمساهمين.

وبالنسبة لمتغير مخصصات خسائر القروض قد يعود السبب إلى استخدام نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وخاصة بعد تطبيق المعيار الدولي IFRS 9، بالإضافة إلى خضوع المصارف لنفس البيئة التنظيمية والرقابية يدفعها إلى زيادة مخصصاتها في نفس الفترة المحاسبية

وتعود أسباب وجود ارتباط مقطعي في متغير السيولة إلى الطبيعة الموسمية للودائع إذ تزداد في نهاية الفترات المالية لجميع المصارف، مما يؤثر على مقام النسبة بشكل متساوي، كما أن سلوك المصارف في توزيع الأرباح أو الاحتفاظ بها يؤثر على اعتمادها على الودائع كمصدر للتمويل. وأحد الأسباب قد يكون بسبب تغيير في نسبة الاحتياطي الإلزامي من قبل المصرف المركزي، مما يؤثر على قدرة المصارف في تحويل الودائع إلى قروض، الأمر الذي ينعكس على نسبة السيولة لديها بشكل متزامن.

وبالنسبة لمتغير التفاعل قد يعود السبب إلى التباين الهيكلي في سياسات إدارة المخاطر (الائتمان والسيولة) بين المصارف الأمر الذي يحدث ارتباطاً مقطعياً ثابتاً في متغير التفاعل، إذ تتشابه قيم التفاعل داخل كل مصرف عبر الزمن وتختلف بشكل منهجي بين المصارف.

اختبار استقرارية المتغيرات (اختبار جذر الوحدة Unit Root Tests)

بعد تحديد ما إذا كانت السلسلة مستقرة أم غير مستقرة أمراً مهماً لإجراء مجموعة من التحليلات الاقتصادية، إذ يتم إجراء اختبار جذر الوحدة لتحديد ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة أم لا. نستخدم اختبار جذر الوحدة مع الارتباط المقطعي unit root tests with cross-sectional dependence بالاعتماد على نتيجة الاختبار السابق، للتأكد من استقرارية السلسلة.

الجدول (3) نتائج اختبار جذر الوحدة

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran_ CIPS								
CIPS unit root test								
Null hypothesis: Unit Root								
Test	ROE		LIQ		LLP		LLP*LIQ	
	t-test	p-value	t-test	p-value	t-test	p-value	t-test	p-value
CIPS	0.000	>0.10	-5.69590	< 0.01	-0.39877	> 0.10	0.00000	> 0.10

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 13

يوضح الجدول (3) أن متغير LIQ مستقر عند مستوى معنوية 5%، إذ أن القيمة الاحتمالية $P\text{-value} \leq 5\%$ ، وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرضية البديلة بأن هذا المتغير مستقر في المستوى عند مستوى معنوية 5%.

أما المتغيرات ROE, LLP, LLP*LIQ غير معنوية عند مستوى معنوية 5%، إذ أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم بأن المتغيرات غير مستقرة في المستوى ونقوم بإعادة الاختبار عند الفرق الأول.

الجدول (4) نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات LLP, ROE, LLP*LIQ عند الفرق الأول

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran_ CIPS						
CIPS unit root test						
Null hypothesis: Unit Root						
	ROE		LLP		LLP*LIQ	
	t-test	p-value	t-test	p-value	t-test	p-value
CIPS	-4.76117	<0.01	-4.01754	< 0.01	-5.13110	< 0.01

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 13

يُظهر الجدول (4) أن المتغيرات ROE و LLP*LIQ معنوية عند مستوى معنوية 5%، إذ أن $P\text{-value} \leq 5\%$ ، وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرضية البديلة بأن المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول.

تقدير النماذج الملائمة

بالنسبة للنموذج الأول، عند إجراء اختبار جذر الوحدة تبين أن المتغيرين ROE, LLP مستقرين عند الفرق الأول والمتغير LIQ مستقر في المستوى، وفي هذه الحالة عند التعامل مع بيانات مستقرة في المستوى أو مستقرة عند الفرق الأول أو مزيج من كليهما، يفضل استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة PMG/ ARDL-Pooled Mean Group/ AR Distributed Lag Models [43].

الجدول (5) توصيف نماذج الدراسة

النموذج الأول	النموذج الثاني
Dependent Variable: D(ROE)	Dependent Variable: D(ROE)
Method: ARDL	Method: ARDL
Sample: 2015 2023	Sample: 2014-2023
Included observations: 99	Included observations: 110
Number of cross-sections: 11	Number of cross-sections: 11
Dependent lags: 2 (Automatic)	Dependent lags: 2 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): LLP LIQ	Automatic-lag linear regressors (1 max. lags): LLP LIQ LLP*LIQ
Deterministics: Unrestricted constant and no trend (Case 3)	Deterministics: no constant and no trend (Case 1)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)	Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 18	Number of models evaluated: 16
Selected model: PMG(2,2,1)	Selected models: PMG(1,0,0,0)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 13

يظهر الجدول (5) أنَّ النموذجين الأول والثاني المستخدمين في الدراسة هما PMG/ ARDL، وتمَّ اختيار الإبطاءات في النموذج الأول للمتغيرات المستقلة 2 والمتغير التابع 2، وللنموذج الثاني تمَّ اختيار الإبطاءات للمتغيرات المستقلة 1 والمتغير التابع 2، بسبب كون البيانات سنوية وحجم العينة لا يسمح بأكثر من ذلك. وبناء على ذلك أصبحت العينة للنموذج الأول من 2015-2023 وللنموذج الثاني من 2014-2023، وبلغت إجمالي المشاهدات 99 مشاهدة للنموذج الأول، 110 مشاهدة للنموذج الثاني. تمَّ تقدير النموذج الأول مع الاتجاه Trend ولكن أظهر عدم معنويته حيث كانت القيمة الاحتمالية أقل من 5% لذلك تمَّ تقدير النموذج مع قاطع وبدون اتجاه Constant and no trend. ويتبين أنَّه تمَّ اختيار النموذج بالاعتماد على معايير معلومات Akaike إذ قام بالمفاضلة بين 18 نموذج حسب عدد الإبطاءات لاختيار النموذج الذي حقق أقل قيمة من الأخطاء للنموذج الأول المقدر وهو PMG (2,2,1)، وتمَّ تقدير النموذج الثاني مع الاتجاه ومع قاطع واتجاه ولكن أظهر عدم معنويته أو أعطى البرنامج خطأ، لذلك تمَّ تقديره بدون قاطع وبدون اتجاه no constant and no trend وتمَّ اختيار النموذج بالاعتماد على معايير معلومات Akaike إذ قام بالمفاضلة بين 16 نموذج لاختيار النموذج المقدر الثاني الذي حقق أقل قيمة من الأخطاء وهو PMG (1,0,0,0).

اختبار الحدود Bounds Test

نقوم باختبار الحدود للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والتابعة فيجب أن تكون F المحسوبة أكبر من F الجدولية الخاصة باختبار الحدود، بالنسبة للنموذج الأول بلغت قيمة F المحسوبة 10.92 نقارنها مع قيمة الحدود عند مستوى معنوية 5% من الجدول (6) اختبار الحدود فنجد أنَّها أكبر من قيمة الحدود العليا 5.47 وأكبر من قيمة حالة العينات الكبرى 4.85، وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل بوجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة والتابع. كما يتبين من الجدول (7) أنَّ معامل تصحيح الخطأ COINTEQ سالب -0.80 ومعنوي حيث بلغت القيمة الاحتمالية Prob 0% وهي أقل من 5%، أي هناك تصحيح للأخطاء (الانحرافات) في الأجل القصير للوصول إلى علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة

(مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة) والمتغير التابع (الأداء المالي)، وهذه السرعة تتمثل ب 108% أي أن المتغيرات المستقلة بحاجة إلى سنة تقريباً لتصحيح الانحرافات في الأجل القصير للوصول إلى علاقة مع المتغير التابع في الأجل الطويل، أي هناك علاقة بين المتغيرات المدروسة في الأجل الطويل.

الجدول (6) اختبار الحدود Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship			
Bounds Critical Values			
النموذج الثاني 5%		النموذج الأول 5%	
	F-statistic		F-statistic
30	-1.000	30	5.473
Asymptotic	3.630	Asymptotic	4.850

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى برنامج Eviews 13

وبلغت قيمة F المحسوبة للنموذج الثاني 1.51، نقارن هذه القيمة مع قيمة الحدود من اختبار الحدود (الجدول (6)) عند مستوى معنوية 5% ونلاحظ أنها بين الحدين. هنا لدينا حالة شك حول وجود أو عدم وجود علاقة في الأجل الطويل، فعندما تكون قيمة F المحسوبة بين الحدين نلجأ إلى معامل تصحيح الخطأ ومؤشرات تشخيص البواقي لتأكيد أو نفي العلاقة في الأجل الطويل. فنجد من الجدول (8) معلمات التأثير في الأجل الطويل والقصير للنموذج الثاني، أن معامل تصحيح الخطأ COINTEQ سالب -0.71 ومعنوي حيث بلغت القيمة الاحتمالية Prob 0% وهي أقل من 5%، وهو من شروط وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، أي هناك تصحيح للأخطاء (الانحرافات) في الأجل القصير للوصول إلى علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (الأداء المالي)، وهذه السرعة تتمثل ب 71% أي أن المتغيرات المستقلة بحاجة إلى ربع السنة تقريباً لتصحيح الانحرافات في الأجل القصير للوصول إلى علاقة مع المتغير التابع في الأجل الطويل، أي هناك علاقة بين المتغيرات المدروسة في الأجل الطويل.

مناقشة نتائج النموذج الأول

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والتابع، يمكن تفسير العلاقة في الأجل الطويل من الجدول (7) نجد أثر سلبي لنسبة مخصصات خسائر القروض في معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى دلالة إحصائية 5%، أي أن كل زيادة في نسبة مخصصات خسائر القروض بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار 0.65 وبالتالي نقبل الفرضية الثانية أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والأثر هنا سلبي. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات [15] [14] [12] وتختلف مع نتيجة الدراسة [8]، ويُفسر ذلك بسبب زيادة نسبة المتعثرين عن السداد خاصة في ظل الأزمة التي عاشتها سورية خلال السنوات الماضية. كما أن زيادة المخصصات المطلوب تشكيلها مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة تؤثر على صافي الدخل بالانخفاض وهو بسيط معادلة العائد على حقوق الملكية، وبالتالي انخفاض ROE. وبسبب القيود التنظيمية المفروضة على المصارف، فتوسع المصرف في الإقراض يؤدي إلى زيادة الأصول المرجحة بالمخاطر، ومع ثبات رأس المال يعني زيادة الرافعة المالية ولكن إذا لم يقابلها زيادة متناسبة في صافي الدخل، سيؤدي إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية.

الجدول (7) معلمات التأثير للنموذج الأول في الأجل الطويل والقصير

Variable	Coefficient	t-Statistic	Std. Error	Prob.
Long-run (Pooled) Coefficients				
LLP	-0.652778	-10.81469	0.060360	0.0000
LIQ	0.800851	23.52741	0.034039	0.0000
Short-run (Mean-Group) Coefficients				
COINTEQ	-1.087267	-4.500427	0.241592	0.0000
D(ROE(-1))	0.309101	1.831150	0.168802	0.0703
D(LLP)	1.089932	1.341613	0.812404	0.1830
D(LLP(-1))	0.912554	0.824452	1.106861	0.4118
D(LIQ)	-1.916434	-4.076877	0.470074	0.0001
C	1.138390	9.200006	10.47320	0.2579
Log-Likelihood:	-393.4436			

المصدر: مخرجات برنامج E-views 13

كما يتبين من الجدول (7) وجود أثر إيجابي لنسبة السيولة في معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى دلالة إحصائية 5%، أي أن كل زيادة في نسبة السيولة بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة في معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار 0.80، وبالتالي نقبل الفرضية الأولى أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة في الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والأثر هنا إيجابي. وتتفق مع الدراسة [11] وتختلف مع نتائج الدراسات [15] [12] [10] [9] التي توصلت إلى وجود أثر سلبي أو عدم وجود أثر لمخاطر السيولة في الأداء المالي. ويُفسر ذلك بأن المصرف يوظف ودائعه بكفاءة ويدير مخاطر السيولة بفعالية دون التفريط في الربحية ويحسن معدل العائد على حقوق الملكية، كما يحتفظ بسيولة كافية وهناك تطابق بين آجال استحقاق القروض والودائع.

ومن الجدول (7) نجد أن الأثر قصير الأجل لنسبة السيولة في العائد على حقوق الملكية أثر سلبي ومعنوي ويمكن تفسير ذلك بسبب القيود التنظيمية إذ تتطلب لجنة بازل من المصارف الاحتفاظ بكميات كبيرة من الأصول السائلة عالية الجودة خلال 30 يوماً، أو بسبب عدم قيام المصارف بتحويل الودائع إلى قروض بكفاءة، أي أن عوائد الإقراض أقل من تكلفة الودائع مما يؤدي إلى ضعف ربحية المصارف، أو بسبب خوف المصارف من الإقراض بسبب الظروف الاقتصادية. ويصبح هذا الأثر سالب لأن المصروفات والخسائر المرتبطة بإدارة السيولة تثبت في فترة حدوثها، بينما الإيرادات من هذه السياسات تحتاج وقتاً لكي تحدث (طول فترة عمر القرض)، مما ينعكس سلباً على العائد على حقوق الملكية ليعود ويصبح أثراً إيجابياً في الأجل الطويل إذا نجحت السياسة في تحقيق التوازن.

مناقشة نتائج النموذج الثاني:

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والتابعة، نجد من الجدول (8) أن أثر متغير نسبة مخصصات خسائر الائتمان أصبح معنوياً وإيجابياً 1.01% عند إدخال الأثر التفاعلي لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في النموذج، بعد أن كان أثره سلبياً عند دراسة أثر المخاطر في الأداء في نموذج منفصل. وهذا لا يعني أن المخصصات تزيد الربحية، بل أن تأثيرها يعتمد على مستوى السيولة، فالمصارف ذات السيولة العالية قد تتحمل تكوين مخصصات أكبر لخسائر مستقبلية دون ضغط تمويلي مما يحسن أرباحها الحالية بشكل كبير، أو

بسبب أنَّ المخصّصات المرتفعة تعكس تحفظاً محاسبياً يمنح ثقة للمستثمرين، الأمر الذي يخفّض من تكلفة رأس المال إذ ينخفض معدّل الخصم على السهم ويرتفع السعر الدفترى، ممّا ينعكس إيجاباً في معدّل العائد على حقوق الملكية عبر ارتفاع الأرباح المحتجزة.

الجدول (8) معلمات التأثير للنموذج الثاني في الأجل الطويل والقصير

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Long-run (Pooled) Coefficients				
LLP	1.019907	0.247726	4.117078	0.0001
LIQ	0.686693	0.229676	2.989835	0.0035
LLP_LIQ	-0.024995	0.009079	-2.753067	0.0069
Short-run (Mean-Group) Coefficients				
COINTEQ	-0.713073	0.052461	-13.59245	0.0000
Log-Likelihood:	-540.5012			

المصدر: مخرجات برنامج E-views 13

كما أنَّ معامل التفاعل قلّ من الأثر الإيجابي لمخاطر السيولة فأصبح 0.68% ممّا كان عليه في النموذج المنفصل وهذا يعني أن مخاطر السيولة تحسّن من العائد على حقوق الملكية ولكن هذا التأثير يتناقص مع ارتفاع LLP بسبب معامل التفاعل السالب، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن ارتفاع مخصّصات خسائر القروض يستهلك رأس المال التنظيمي للمصارف، ممّا يحد من قدرتها على الاستفادة من السيولة الفائضة في توليد عوائد، كما أنَّ المصرف الذي يضطر لتكوين مخصصات عالية (يعاني من مخاطر ائتمانية زائدة) تتحوّل سيولته إلى سيولة مقيدة لا تستخدم في الإقراض الذي يدرّ عوائد.

كما يبيّن الجدول (8) أنَّ معامل التفاعل سالب ومعنوي عند مستوى معنوية 5% (-0.02) وذلك يعني أنَّ نسبة السيولة تحل محل المخصّصات كآلية حماية، لكن لا يمكنهما معاً تحقيق نفس الفائدة مضاعفة. كما أنَّ نسبة السيولة لوحدها غير كافية، فإذا كانت المخصصات مرتفعة تفقد السيولة فعاليتها. وبالتالي نقبل الفرضية الثالثة بوجود أثر ذو دلالة معنوية للعلاقة التفاعلية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وهذا الأثر سلبي، وتتفق نتائج هذه الدراسات مع الدراسات [13] [12].

التأكد من جودة النماذج: نقوم بالاختبارات التشخيصية للتأكد من ملائمة النماذج المقدّرة للدراسة.

اختبار الارتباط الذاتي

من الجدولين (9) (10) نلاحظ أنَّ قيم الارتباطات الذاتية AC ضعيفة جداً للنموذجين، فكلما اقتربت القيمة من 1 كان الارتباط قوي وكلما اقتربت القيمة من الصفر كان الارتباط ضعيف، ويتبين أنَّ أكبر هذه القيم كان 0.2 وهو ارتباط ضعيف جداً، كما تبين الأشكال أنَّ القيم تقع ضمن الحرجة داخل الأشرطة، وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي بين قيم النموذجين المقدّرين.

الجدول (9) نتائج الارتباط الذاتي للبواقي للنموذج الأول

Sample (adjusted): 2015 2023		
Included observations: 99 after adjustments		
Autocorrelation	Partial Correlation	AC
		1 0.077
		2 -0.203
		3 0.022
		4 -0.157
		5 -0.218

المصدر: مخرجات برنامج E-views 13

الجدول (10) نتائج الارتباط الذاتي للبواقي للنموذج الثاني

Sample (adjusted): 2014 2023		
Included observations: 110 after adjustments		
Autocorrelation	Partial Correlation	AC
		1 0.043
		2 -0.267
		3 -0.046
		4 0.082
		5 0.042

المصدر: مخرجات برنامج E-views 13

الارتباط المقطعي في البواقي

نلاحظ من الجدول (11) نتائج الارتباط المقطعي في البواقي، يتبين من غالبية الاختبارات للنموذج الأول أن القيم الاحتمالية أكبر من 5% ، أي لا يوجد ارتباط مقطعي في البواقي لهذا النموذج. أما بالنسبة للنموذج الثاني يتبين من القيم الاحتمالية لجميع الاختبارات وجود ارتباط مقطعي في البواقي.

الجدول (11) نتائج الارتباط المقطعي في البواقي

Series: RESID				
Null hypothesis: No cross_section dependence (correlation)				
النموذج الثاني			النموذج الأول	
test	statistic	prob	statistic	prob
Pesaran CD	16.62576	0,0000	4.443205	0.0000
Preusch-Pagan LM	306.6334	0,0000	74.63011	0.0402
Pesaran scaled LM	23.99231	0,0000	1.871658	0.0613
Bias-corrected scale LM	23.38120	0,0000	1.184158	0.2364

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views 13

استقرارية بواقي النموذج

من الجدول (12) يتضح أنّ القيمة الاحتمالية لإحصائية اختبار فيشر $\text{prob}=0.000 < 5\%$ ، أي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يشير إلى أنّ سلسلة البواقي مستقرة للنموذج الأول المقدّر. ومن الجدول (13) يتبين أنّ القيمة الاحتمالية للنموذج الثاني أقل من 5% ، وبالتالي نرفض العدم ونقبل البديل بأنّ سلسلة البواقي للنموذج الثاني مستقرة في المستوى. وبالتالي النموذجين المقدّرين ملائمين للدراسة.

الجدول رقم (12) نتائج اختبار استقرارية بواقي النموذج الأول

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)		
Series: RESID07		
Sample: 2013 2023		
Method	Statistic	Prob
PP - Fisher Chi-square	86.4559	0.0000
PP - Choi Z-stat	-6.22395	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج E-views 13

الجدول رقم (13) نتائج اختبار استقرارية بواقي النموذج الثاني

Panel unit root tests with cross-sectional dependence: Pesaran_ CIPS		
Series: RESID05		
CIPS unit root test		
Null hypothesis: Unit Root		
	t-test	p-value
CIPS	-2.82342	<0.05

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 13

الاستنتاجات والتوصيات:

بناءً على الدراسة العملية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمخاطر السيولة في الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وهو أثر إيجابي في الأجل الطويل. ويمكن تفسير ذلك أنّ المصرف يوظّف ودائعه بكفاءة ويدير مخاطر السيولة بفعالية دون التفريط في الربحية وبذلك يحسّن معدّل العائد على حقوق الملكية، كما أنّ المصرف يحتفظ بسيولة كافية وهناك تطابق بين آجال استحقاق القروض والودائع.
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وهذا الأثر سلبي. ويمكن تفسير ذلك أنّ زيادة المخصّصات المطلوب تشكيلها مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة تؤثر على صافي الدخل بالانخفاض، وبالتالي تخفّض العائد على حقوق الملكية، وبسبب القيود التنظيمية المفروضة على المصارف، فتوسع المصرف في الإقراض يؤدّي إلى زيادة الأصول المرجحة بالمخاطر، ومع ثبات رأس المال يعني زيادة الرافعة المالية ولكن إذا لم يقابلها زيادة متناسبة في صافي الدخل، سيؤدّي إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية.

3. يوجد أثر ذو دلالة معنوية للعلاقة التفاعلية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وهو أثر سلبي. أي أن نسبة السيولة تحل محل المخصصات كآلية حماية، لكن لا يمكنهما معاً تحقيق نفس الفائدة مضاعفة. كما أن نسبة السيولة لوحدها غير كافية، فإذا كانت المخصصات مرتفعة تفقد السيولة فعاليتها.

4. يصبح أثر مخاطر الائتمان في الأداء المالي إيجابياً عند إدخال متغير التفاعل في النموذج، وهذا لا يعني أن المخصصات تزيد الربحية، بل أن تأثيرها يعتمد على مستوى السيولة، فالمصارف ذات السيولة العالية قد تتحمل تكوين مخصصات أكبر لخسائر مستقبلية دون ضغط تمويلي مما يحسن أرباحها الحالية بشكل كبير، أو بسبب أن المخصصات المرتفعة تعكس تحفظاً محاسبياً يمنح ثقة للمستثمرين، الأمر الذي يُخفّض من تكلفة رأس المال، مما ينعكس إيجاباً في معدل العائد على حقوق الملكية عبر ارتفاع الأرباح المحتجزة.

5. ينخفض الأثر الإيجابي لمخاطر السيولة عند إدخال متغير التفاعل في النموذج، ويمكن تفسير ذلك بأن ارتفاع مخصصات خسائر القروض يستهلك رأس المال التنظيمي للمصارف، مما يحد من قدرتها على الاستفادة من السيولة الفائضة في توليد عوائد، كما أن المصرف الذي يضطر لتكوين مخصصات عالية (يعاني من مخاطر ائتمانية زائدة) تتحول سيولته إلى سيولة مقيّدة لا تستخدم في الإقراض الذي يدرّ عوائد.

6. يوجد أثر معنوي وسلبي لمخاطر السيولة في الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في الأجل القصير، ويمكن تفسير ذلك بسبب القيود التنظيمية إذ تتطلب لجنة بازل من المصارف الاحتفاظ بكميات كبيرة من الأصول السائلة عالية الجودة خلال 30 يوماً، أو بسبب عدم قيام المصارف بتحويل الودائع إلى قروض بكفاءة، أي أن عوائد الإقراض أقل من تكلفة الودائع مما يؤدي إلى ضعف ربحية المصارف، أو بسبب خوف المصارف من الإقراض بسبب الظروف الاقتصادية.

استناداً إلى ما تقدم يوصي هذا البحث بما يلي:

1. الالتزام بتطبيق المتطلبات المحاسبية والتنظيمية (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9، اتفاقيات بازل).
2. تعزيز معايير منح الائتمان، وتنويع مصادر التمويل وعدم الاعتماد المفرط على الودائع قصيرة الأجل، وتبني نموذج متوازن للنمو من قبل المصارف من خلال توظيف الودائع (رفع نسبة القروض إلى الودائع)، ومن خلال الحفاظ على جودة الائتمان (خفض نسبة مخصصات خسائر القروض).
3. إجراء المزيد من الأبحاث المستقبلية حول الأثر بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في الأداء المالي للمصارف باستخدام مؤشرات أخرى لجميع المتغيرات ومقارنتها مع نتائج هذا البحث.
4. إدخال متغيرات مستقلة أخرى مثل المخاطر التشغيلية، ومتغيرات ضابطة كالحجم والرافعة المالية وذلك لتفسير الأداء المالي في المصارف.

References:

- [1] Basel committee on banking supervision, "principles of the management of credit risk", pp.1-26, 2000. [Online]. Available: <http://www.bis.org/puple/bcbs75.pdf>.

- [2] R. Alsouk, "The impact of capital adequacy on the profitability of private commercial banks in Syria", Masters' Thesis, Faculty of Economic, Hama University, Hama, Syria, (in Arabic), 2017.
- [3] R. Ekinici, and E. Poyraz, "The effect of credit risk on financial performance of deposit banks in Turkey", **Procedia Computer Science**, vol. 185, pp. 979-987, 2019.
- [4] S. Eyalsalman; K. Alzubi & Z. Marashdeh, "The impact of ifrs 9, liquidity risk, credit risk and capital on banks' performance", **Journal of Governance Regulation**, vol. 13, no. 1, pp. 396-404, 2024.
- [5] I. Saleh & M. Afifa, "The effect of credit risk, liquidity risk and bank capital on bank profitability: Evidence from an emerging market", **Cogent Economics and Finance**, vol. 8, no. 1, 2020
- [6] M. Gizaw; M. Kebede & S. Selvaraj, "The impact of credit risk on profitability performance of commercial banks in Ethiopia", **African Journal of Business Management**, vol. 9, no. 2, pp. 59-66, 2015.
- [7] R. Riyadi; S. Khim; S. Listari; R. Priadi, & N. Muktiadji, "The impact of credit risk, liquidity risk, and operational risk on banking profitability case study at Kbmi bank for three periods", **International Journal of Progressive Sciences and Technologies**, vol. 45, no. 2, pp. 139-149, 2024.
- [8] M. Shaqfah; O. Nakkar & A. Khalaf, "The impact of credit risk on financial performance of private commercial banks listed in Damascus securities exchange", **Al-Maydan Journal of Sports, Social and Human Studies**, (in Arabic) vol.3, no. 9, pp. 311-325, 2020.
- [9] L. Zaher; A. Khalaf & O. Nakkar, "The impact of banks liquidity risk on financial performance of private commercial banks in Syria", **Hama University Journal**, (in Arabic) vol. 3, no. 13, 2020.
- [10] N. Nader & S. Jaded, " The impact of liquidity risk on financial performance: an empirical study on banks listed in Damascus securities exchange", **Latakia University Journal Eco. & Leg. Sciences Series**, (in Arabic) vol. 45, no. 6, pp. 175-196, 2023.
- [11] L. Rudhani and D. Balag, "The effect of liquidity risk on financial performance", **Advances in Business-Related Scientific Research Journal**, vol. 10, no. 2, 2019.
- [12] H. Abdelaziz; B. Rim & H. Helmi, "The interactional relationships between credit risk, liquidity risk and bank profitability in MENA Region", **Global Business Review**, pp. 1-23, 2020.
- [13] M. Kamran; S. Khurshid; L. Nasar and R. Mumtaz, "Credit risk, liquidity risk and bank profitability: A comparative study twin crises in Pakistan", **Journal of Accounting and Finance in Emerging Economies**, vol. 19, no. 3, 2023.
- [14] D. Yen; P. Trang; N. Huong and D. Anh, " The effect of credit risk on the financial performance of commercial banks in Vietnam", **Vietnam Journal of Agricultural Sciences**, vol. 7, no. 2, 2024.
- [15] G. Abd-Elmaged, "The impact of credit risk and liquidity risk on bank profitability: An empirical study on the Egyptian banks", **Journal of Contemporary Business Studies**, vol. 11, no. 19, 2025.
- [16] R. Rahadiansyah; T. Edwiga and H. Lestari, "The effect of credit risk and liquidity risk on bank profitability", **International Journal of Accounting and Management Research**, 2025, [Online]. Available: <https://ejournal.itbwigalumajang.ac.id/index.php/ijamr>.

- [17] F. Li & Y. Zou, "The impact of credit risk management on profitability of commercial banks: a study of Europe". Master's Thesis, School of Business and Economics, University of Umea, Umea, Sweden, 2014.
- [18] K. Ngumo; K. Collins, and S. David, "Determinants of financial performance of microfinance banks in Kenya", **Research Journal of Finance and Accounting**, vol. 8, no. 16, 2017.
- [19] K. Nkirete, "A study on the effect of capital adequacy on financial performance of commercial banks in Kenya", Master's Thesis, Strathmore Institute of Mathematical Sciences, Strathmore University, Nairobi, Kenya. 2017.
- [20] I. Odekina; A. Gabriel and T. Solomon, "Effect of capital adequacy, credit risk and operating efficiency on the performance of commercial banks in Nigeria", **Financial Markets, Institutions and Risks**, vol. 3, no. 1, pp. 106-114, 2019.
- [21] K. Nahas, "Examining the effect of ownership structure on firm financial performance in Egypt", Master's Thesis. Cardiff School of Management, Cardiff Metropolitan University, Cardiff, UK, 2021
- [22] G. Annah, "Risk management and financial performance of commercial banks: a case of centenary bank Kabale branch, Uganda". Master's Thesis, Kabale University, Kabale, Uganda, 2022.
- [23] K. Muhoho, "Relation between firm characteristics and financial stability of tier three commercial banks in Kenya", Master Thesis, Department of Accounting and Finance, Kenyatta University, Nairobi, Kenya, 2023.
- [24] E. Spuchlakova; K. Valaskova; P. Adamko, "The Credit Risk and its Measurement, Hedging and Monitoring", **International Conference on Applied Economics**, 2015.
- [25] T. Tefera, "Credit risk management and profitability of commercial banks in Ethiopia", Master's Thesis, Department of Accounting and Finance School of Business and Public Administration, Addis Ababa University, Addis Ababa, Ethiopia, 2011.
- [26] K. Boateng, "Credit risk management and profitability in select savings and loans companies in Ghana", Master's Thesis, Bangalore University, Bangalore, India, 2020.
- [27] S. Paul and M. Musiega, "Effect of credit risk management practices on financial performance of micro-finance institutions in Nairobi", **International Journal of Recent Research in Social Sciences and Humanities**, vol. 7, no. 3, pp. 22-39, 2020.
- [28] B. Agyepong, "An assessment of credit risk management practices of agricultural development banks", 2015.
- [29] E. Munangi and A. Sibindi, "An empirical analysis of the impact of credit risk on the financial performance of South African banks", **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, vol. 24, no. 3, pp. 1-15, 2020.
- [30] F. Ahmad and A. Boqboq, "The impact of non- performing bank loans on the profit ability of Algerian banks- an econometric study", **Journal of Innovation and Marketi ng**, (in Arabic) vol. 11, no. 1, pp. 57-77, 2024.
- [31] P. Singh & D. Sharma, "Impact of credit risk on profitability: a study on Indian public sector banks", **International Journal of Research in Economics and Social Sciences**, vol.8, no. 2, pp. 492- 498, 2018.
- [32] Sh. Othmani and A. Ben Sheik, "The impact of credit risk on the financial performance of commercial banks-an empirical study in a sample of Algerian banks during the period (2011-2020)", Masters' Thesis, Department of Financial and Accounting Sciences, Faculty of Economic, Kasdi Merbah University, Wargla, Algeria. (in Arabic) 2022.

- [33] A. Awla and N. Qadir. "The impact of non-performing loans on banking performance (An exploratory study of a sample of banks operating in Erbil)", Erbil Technical Administrative College, Erbil University, Erbil, Iraq, (in Arabic), 2024.
- [34] K. Al-Khnaiseh and H. Daher, "The impact of liquidity and its risk on the bank's profitability "an empirical study on private commercial banks in Syria", **Latakia University Journal -Economic and Legal Sciences Series**, (in Arabic) vol. 37, no. 5, 2015.
- [35] L. Tarigan & T. Tandeas, "The impact of liquidity risk and credit risk on profitability with net interest margin as an intervening variable", **Jurnal Ekonomi**, vol. 11, no. 2, 2022.
- [36] K. Hamad and A. Naji, "Liquidity risks and their impact on the profitability of commercial banks/ an empirical on a sample of commercial banks in Iraq", **Baghdad University Journal of Economic Sciences**, (in Arabic) no. 52, 2017.
- [37] Basel committee on banking supervision, "Basel 3: the liquidity coverage ratio and liquidity risk monitoring tools", 2014. [Online]. Available: <https://www.bis.org/publ/bcbs238.htm>
- [38] M. Drehmann & K. Nikolaou, "Funding liquidity risk: definition and measurement", **Journal Banking and Finance**, vol. 37, pp. 2173-2182. 2013.
- [39] J. Matey, "Bank liquidity and bank credit risk: implication on bank stability in Ghana", **International Journal of Scientific Research in Multidisciplinary Studies**, vol. 7, no. 4, pp. 29-36, 2021.
- [40] C. Sathyamoorthi; M. Mupharing, & M. Dzimiri, "Liquidity management and financial performance: evidence from commercial banks in Botswana", **International Journal of Financial Research**, vol. 11, no. 5, 2020. [Online]. Available: <https://ijfr.scienupress.com>
- [41] A. Ghenimi; H. Chaibi and M. Omri, "The effect of liquidity risk and credit risk on bank stability: evidence from the MENA region", **Bosra Istanbul Review**, vol. 17, no. 4, pp. 238-248, 2017.
- [42] B. Embierowicz and C. Rauch, "The relation between liquidity risk and credit risk in banks", **Journal of Banking and Finance**, vol. 40, pp. 242-256, 2013.
- [43] E. Nkoro, & A. Uko, "Autoregressive distributed lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation", **Journal of Statistical and Econometric Methods**, vol. 5, no. 4, pp. 63-91, 2016.